المحور الثالث

الخلفية النظرية للاستقرار الاقتصادي الكلي

المحور الثالث : الخلفيـــــــة النظرية للاستقرار الاقتصادي الكلي

تسعى جميع البلدان المتقدمة والنامية الى تحقيق العديد من الأهداف، ودائماً ما يكون في مقدمة بعضها الهدف الامني على المستوى القومي، ومن ثم تتفرع باقي الأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية إيماناً بأن تحقيق المناخ الاقتصادي الملائم مرتبط تماماً بتحقيق الاستقرار الأمني، ولعل التأريخ يمدنا بتقديم هذا الاستقرار ويرسم ملامح وفلسفة الدولة معه، ففي الدول المتقدمة ومع ظهور المدرسة الكلاسيكية في الاقتصاد على يد "**أدم سميث**" رُسمت وظائف الدولة لتحقيق: الأمن، والدفاع من أي عدوان خارجي، وتحقيق قضاء عادل، هذا مثال على تحقيق الاستقرار بشكل عام يبين مدى تأثير الاستقرار الأمني على الاستقرار الاقتصادي.

أولا : الإستقرار : المفهوم وضرورة التفرقة بين الاستقرار الاقتصادي والتوازن الاقتصادي

1- مفهوم الاستقرار :الإستقرار لغة هو الثبات والسكون، ويمكن تعريفه كذلك بأنه المحافظة على الوضع القائم بغض النظر عن كونه مثاليا أو غير مثالي بغية تهيئة الظروف المناسبة لتحسن ذلك الوضع . وكذلك يعني الاستقرار التمهيد من أجل استعادة التوازن .

يعتبر مصطلح الاستقرار من المفاهيم القديمة في الفكر الاقتصادي وقد أثار جدلا كبيرا بين المفكرين الاقتصاديين، وتعددت المفاهيم بخصوصه من حيث نوع الاستقرار المطلوب ووسائل تحقيقه.

2-ضرورة التفرقة بين الاستقرار الاقتصادي والتوازن الاقتصادي : يعتبر مصطلح الاستقرار الاقتصادي موازي لعبارة التوازن الاقتصادي ويقصد بهذا الأخير:

- هو وصول الاقتصاد إلى الحالة المثالية ، التي من خلالها يتم الاستقرار بين المتغيرات الاقتصادية ، وهذا بدوره ينعكس على النمو والتطور الاقتصادي ، ومن جهة أخرى قد توحي فكرة التوازن الاقتصادي بالسكون الذي لايتناسب مع المفهوم الحديث للأهداف الاقتصادية التي تؤكد على التوازن الحركي الذي يتماشى مع التحليل الكلي للاقتصاد.
- إنطلاقا من التوازن الحركي للمتغيرات الاقتصادية الكلية والذي يعبر على الوضع الاقتصادي القائم بغض النظر عن كونه مثاليا أو غير مثالي كالمحافظة على المستوى العام للأسعار غير معدلات مقبولة من التضخم أو الحد من إرتفاع معدلات البطالة من خلال تحقيق مستويات عالية من التشغيل وهذا مايعرف بالاستقرار الاقتصادي.
- بحيث تصبح نقطة التقاطع بين الطلب الكلي والعرض الكلي في حالة توازن في الاقتصاد وتعبر عن وضعية إستقرار إقتصادي مثالي.
- ومن صور التوازن الاقتصادي – والذي يعتبر مرادفاً للاستقرار الاقتصادي- التوازن بين الطلب الكلى (الأنفاق الكلى) والعرض الكلى (الناتج القومي) فإذا لم يكن الأنفاق القومي كافياً لمقابلة الناتج القومي، أدى ذلك إلى زيادة العرض الكلى عن الطلب الكلى، وهنا يظهر ما يسمى ب"حالة الانكماش الاقتصادي، ومن أهم مظاهره: انخفاض الأسعار وظهور البطالة. وعلى العكس إذا كان الأنفاق القومي زائداً عن الناتج القومي أدى ذلك إلى زيادة الطلب الكلى عن العرض الكلى فى الاقتصاد، ونتج عن ذلك " التضخم " والذي تتمثل أهم مظاهره فى ارتفاع المستوى.العام للأسعار للسلع والخدمات.

- ومن مظاهر التوازن الاقتصادي أيضاً تعادل الاستثمار القومي مع الادخار القومي، تعادل الصادرات مع الواردات ومن ثم توازن ميزان المدفوعات، وتعادل النفقات العامة مع الإيرادات العامة وتلاشى العجز بالموازنة العامة للدولة، وكذلك تعادل معدل النمو الاقتصادي مع معدل النمو السكاني .. وبإيجاز شديد، يمكن القول أن الاستقرار الاقتصادي يعنى ارتفاع مستوى المعيشة وتحسن كافة المتغيرات الاقتصادية على المستويين الجزئي والكلي.

3-ضرورة التفرقة بين الإستقرار المالي والنقدي الإستقرار الاقتصادي : قبل التطرق لمفهوم الإستقرار المالي لابد من تبيان الفرق بينه وبين الإستقرار الإقتصادي وسنحاول ذكر بعض الفروقات في الجدول الموالي :

الجدول رقم (3-1): الفرق بين الاستقرار المالي والنقدي والاستقرار الاقتصادي

الاستقرار المالي	الاستقرار النقدي	الاستقرار الإقتصادي
- يشمل استقرار القطاع المالي .	يشمل استقرار القطاع البنكي .	- يشمل استقرار القطاع المالي إضافةإلى القطاع الفلاحي والقطاع التجاري وقطاع الخدمات والقطاع الصناعي .
- يخص الاقتصاد المالي	يخص الاقتصاد النقدي والبنكي	- يخص الاقتصاد المالي والاقتصاد الحقيقي .
- يعنى بالتشغيل الرشيد للموارد المالية .	- يعنى باستهداف التضخم والمحافظة على العملة	- يعنى بالتشغيل الرشيد للموارد المالية والمادية والبشرية .
- يتحقق الإستقرار المالي بـ : - استقرار أسعار الصرف . - استقرار الأسواق المالية .	- يتحقق الإستقرار النقدي بـ : - معدلات فائدة ملائمة تخدم السياسة المالية والنقدية للدولة . - الإستقرار في المستوى العام للأسعار. -	- يتحقق الإستقرار الإقتصادي بـ : - إضافة إلى العناصر التي يتحقق بها الإستقرار المالي : - تحقيق التشغيل الكامل . - توازن ميزان المدفوعات . - تحقيق معدلات نمو موجبة للناتج المحلي الإجمالي .

ثانيا :الاستقرار الاقتصادي في النظرية الاقتصادية

تطور مفهوم الاستقرار الاقتصادي بشكل واضح بين مختلف المفكرين الاقتصاديين ، إنطلاقا من ذلك الجدل الفكري الذي ظهر مع ظهور الفكر الكينزي ومابعده ، والتي نوردها في المدارس التالية :

1-قبل الفكر الكينزي : قد اختلفت صور التوازن الاقتصادي الذي يعتبر مرادفا للاستقرار الاقتصادي بين المساواة التالية: التوازن بين الطلب الكلب والعرض الكلي، التعادل بين الاستثمار والادخار التعادل بين الصادرات والواردات،

وبهذا سوف يلاحظ كيف كان التفكير الاقتصادي ينظر إلى هذا المصطلح انطلاقا من الفكر الاقتصادي التجاري إلى الفكر الكلاسيكي، ثم الفكر الماركسي.

1-1-الاستقرار الاقتصادي في الفكر التجاري : لقد تمثل جوهر الأفكار الاقتصادية للمدرسة التجارية في النقاط التالية :

- ✓ يجب أن تكون الدولة قوية ، وتكمن قوتها في إقتصادها وتتمثل تلك القوة بالثروة ، والثروة عندهم هي مقدار المعادن الثمينة الموجودة في البلد؛
- ✓ نادى التجاريين في كل بلد بأن يسعى إلى الحصول على الذهب والفضة من البلدان الأخرى ، سواء بشكل مباشر عن طريق إمتلاك المستعمرات او بشكل غير مباشر عن طريق التجارة الخارجية وتحقيق الفائض في الميزان التجاري؛
- ✓ نظر التجاريون إلى إجمالي الثروة في العالم على أنها ثابتة الحجم وأن ما تكسبه دولة من الدول يكون على حساب ما تفقده الدول الأخرى، ومن هنا كانت نظريتهم ذات طابع زطني؛
- ✓ حظ التجاريون ظاهرة ارتفاع الأسعار في عهدتهم وقدم المفكر الاقتصادي جون بودان تفسيرا لأسباب هذه الظاهرة من خلال نظريته المشهورة باسم **كمية النقود**.*
- ✓ إن التجارة والصناعة يعيران أكثر أهمية للاقتصاد من الزراعة ويتعين الاهتمام بالتجارة الخارجية لأن الفائض الناتج عنها يزيد من ثراء الدولة؛
- ✓ ضرورة تدخل الدولة من أجل تنظيم الحياة الاقتصادية، وقد اختلف هذا التدخل باختلاف رواد الفكر التجاري، فهناك التجاريون الاسبان الذين يعتبرون أن ثروة البلاد تكمن في الذهب الموجود داخلها، أما التجاريون الإيطاليون اهتموا بقضايا المالية العامة وقضايا التوازن بين الإنتاج والاستهلاك، بينما التجاريون الفرنسيون فنادوا بضرورة تدخل الدولة في التصنيع، أما التجاريون البريطانيون كان همهم زيادة الصادرات من السلع، وأخيرا التجاريون الألمان فقد كان همهم حماية الاقتصاد الوطني؛

1-2- الاستقرار الاقتصادي عند الكلاسيك : ولد الفكر التقليدي أو الكلاسيكي بإنجلترا في أواخر القرن الثامن عشر الميلادي، وقد عبر هذا الفكر عن الاتجاه الرأسمالي (الثورة الصناعية) وبهذا لقد اعتمد التفكير الكلاسيكي على أهم النقاط التالية :

- عدم وجود أزمة في تصريف الإنتاج طالما أن كل عرض يخلق طلبه أن كل سلعة تدخل في السوق تجد من يطلبها، وتوصلوا إلى أن المنتجات لا تبادل إلا بالمنتجات لإعتبار أن النقود لا تمثل سوى وسيط للمبادلة ذات دور حيادي في نقل القيم فهي لا تؤثر بأي شكل من الأشكال على المتغيرات الاقتصادية، بمعنى ليست مخزن للقيمة؛
- التوازن بين الادخار والاستثمار من خلال مؤشر سعر الفائدة في ظل ثبات الأسعار وعدم وجود ميل للاكتناز النقدي؛

* خلص إلى النتيجة التالية :أن" ارتفاع الأسعار يرجع إلى زيادة كمية النقود"

- تحقق التوظيف الكامل نتيجة توفر المنافسة الحرة ومرونة الأجور والأسعار والفائدة؛
- التوازن الخارجي يتحقق من خلال حرية التجارة الخارجية تبعا لحرية الاقتصادية، وحركات خروج ودخول الذهب، وأن أي اختلال يصحح ذاتيا تبعا لآلية السوق؛

1-3-الاستقرار الاقتصادي عند المدرسة الاشتراكية: يستخدم تغيير الاشتراكية للتعبير عن معاني مختلفة، فهو يطلق أحيانا على مجرد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، أو مجرد تملك الدولة لبعض المشروعات الاقتصادية، أما المعنى العام والعلمي للاشتراكية فهو ذلك النظام الذي يتميز بحصر ملكية وسائل الإنتاج بالدولة من ناحية، وحصر إدارة النشاط الاقتصادي بالدولة من ناحية أخرى، وذلك بممارسة الإدارة المباشرة للمشروعات والتخطيط المركزي للإنتاج والاستثمار والتوزيع.

ولقد كان (لكارل ماركس) الدور الأهم فيما يتعلق بتاريخ وفعالية مفهوم الاشتراكية، حيث استند في تحليله إلى نظرية الدورات الاقتصادية المنحدرة في النظام الرأسمالي، ويرى بأن التوازن الذي انطلق منه الاقتصاد الرأسمالي هو الاختلال بدلا من التوازن، وقد يبلغ هذا الاختلال في فترات معينة حدا لا يمكن معالجته. والبديل الأمثل عنده هو إقامة نظام اشتراكي خال من التناقضات يؤدي إلى الاستقرار الاقتصادي، ويركز على أن التوازن يجب توافره بين قطاع إنتاج السلع الإنتاجية وقطاع إنتاج السلع الإستهلاكية، ولا يتحقق هذا التوازن غلا بتعادل الطلب على مجموع سلع القطاعين مع عرض مجموع هذه السلع في القطاعين، وبما أن انتظام الإنتاج ونموه يحتاج إلى نمو هذين القطاعين بنسب ثابتة من خلال توزيع رأس المال المستثمر في كل منهما، فإن عدم وجود ومؤشر يضمن في الأجل القصير توزيع هذه النسب يجعل الأوضاع تتجه نحو الأزمة وعدم التوازن، ويرى ماركس أن الطلب الفعال وحده غير كاف لتحقيق التوازن الاقتصادي لسببين:

- **السبب الأول:** هو ميل معدل الربح نحو الانخفاض في حين يزيد الاعتماد على الآلات، فعند انخفاضه عن القدر الذي يعتبره أرباب الأعمال معدلا عاديا فإن الاستثمار سيقل مما يدفعهم –**أصحاب الأعمال**- إلى إحتباس جزء من فائض القيمة عن التداول ولا يحول إلى استثمارات صافية، وغياب هذه الاستثمارات في أي نظام ستعرضه للاختلال وعدم التوازن.
- **السبب الثاني:** يتمثل في فائض القيمة وما يتسببه من نقص في الاستهلاك بحيث يؤدي سوء توزيع الدخل الوطني بين العمال وبين أصحاب الأعمال إلى نقص الاستهلاك لدى العمال والفلاحين والفقراء، نتيجة ضعف مداخليهم، وبالتالي يظهر عدم التوازن بين طلب وعرض مجموعتي سلع الاستهلاك وسلع الإنتاج، وهنا يرفض ماركس قانون ساي. وحتى يتحقق التوازن ينبغي إنفاق جزء من فائض القيمة المحتجز يعادل النقص المسجل في قيمة الاستهلاك.

2-المدرسة الكينزية والاستقرار الاقتصادي :لقد ارتكزت المدرسة الكينزية بصفة عامة على الأفكار التالية:

- أهمية دور العوامل غير النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، حيث ترى هذه المدرية أن التقلبات في الاستثمار في أوقات الكساد والرواج هي السبب الرئيسي لعدم الاستقرار الاقتصادي وفي الوقت نفسه لا

اغفل دول السياسات النقدية الخاطئة على الاستقرار الاقتصادي .أو بتعبير آخر تؤدي التقلبات في قرارات الانفاق للقطاع الخاص في مجال الاستثمار إلى حدوث تقلبات في الدخل الوطني، وهذا الأخير يسبب تقلبات في العرض النقدي، وليس العكس مثلما يعتقد النقديون بأن تقلبات العرض النقدي بسبب السياسات الخاطئة للحكومة نتيجة تدخلها في النشاط الاقتصادي، تؤدي إلى حدوث تقلبات في الدخل الوطني وبالتالي عدم الاستقرار الاقتصادي ؛

- يؤكد الكينزيون على دور تضخم التكاليف والصدمات الاقتصادية التي تأتي من جانب العرض وتسبب تفاقم مشكلة التضخم.

3-المدرسة النقدية والاستقرار الاقتصادي :لقد كان لآراء وأفكار عدة اقتصاديين على رأسهم **ملتون فريدمان** ، وعموما هذه المدرسة تدعوا إلى الأفكار الاقتصادية التالية:

- تعلب التطورات النقدية والعوامل النقدية دورا كبيرا في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، حيث يجزم النقديون بوجود علاقة قوية بين التقلبات في المعروض النقدي والتقلبات في مستوى الدخل الوطني، بالإضافة إلى ذلك أن التغيرات في مستوى الطلب الكلب، إنما تقود بصورة أساسية إلى تقلبات مستويات العرض النقدي، ومن ثم يصل النقديون إلى نتيجة مفادها ان مشكلة التضخم تفسر بالإفراط في عرض النقود؛
- يطالب النقديون بأن يكون دور الدولة في النشاط الاقتصادي محدودا ومناسب وهو شرط ضروري لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، ويتبع هذا بالسماح لقوى السوق في الدفع بعمليات النمو والتقدم في المجتمع من خلال مؤسسات القطاع الخاص بالإنفاق المتزايد على الأبحاث والأفكار التي تقود إلى مزيد من النمو والتطور، بالتالي إلى مزيد من الاستقرار الاقتصادي؛
- إن توفر اطار مستقر لنشاط اقتصادي يتميز بتدخل محدود للدولة، يتم من خلال تصفية كل أشكال الاحتكارات سواء كانت احتكارات حكومية أو احتكارات المؤسسات الكبيرة والتقلبات العمالية، لأنها تعوق وتعطل حرية آلية السوق؛
- إن تحقيق الاستقرار يكون ممكنا عندما يتم تثبيت معدل نمو المعروض النقدي عند مستوى مساو لمعدل النمو الحقيقي للناتج الوطني، وأن يكون هناك توازن دوري لميزانية الدولة، حيث فائض الميزانية في فترة الرواج الاقتصادي يغطي عجز الميزانية في فترة الكساد الاقتصادي.

4-المدارس الاقتصادية الأخرى والاستقرار الاقتصادي :هناك عدد من المدارس الفكرية الأخرى في مجال الاقتصاد، لكن هذه المدارس محدودة من حيث الأعضاء المؤيدين لها من الاقتصاديين ومن حيث انتشار أفكارها واتساع تأثيرها، واهم هذه المدارس هي:

4-1-المدرسة التوقعات العقلانية :لقد ظهرت نظرية أو مدرسة اقتصادية جديدة تعود على استنتاجات جديدة في مضمار السياسات الاقتصادية الحكومية وتتمثل أهم أفكارها فيما يلي:

- إن للتدفقات تأثيرا مهما على السلوك الاقتصادي للأفراد سواء كان ذلك في مجال الاستهلاك أو الإنتاج أو العمل أو الاستثمار، فقرار المستهلك في توزيع دخله المتاح بين ادخار واستهلاك يتأثر بتوقعاته المستقبلية وقرار المستثمر

في الدخول في مشروع استثماري يعتمد على ما يتوقعه من عوائد مستقبلية لذلك المشروع، والعامل الذي يترك عملا الحالي لابد وأن يتوقع الحصول على عمله أفضل أو أجور أعلى في المستقبل؛

- أن وتوقعات الأفراد هي توقعات عقلانية أي أنها غير متحيزة إحصائيا لأنها تستند إلى معلومات وافية وكافية عن الحالة الاقتصادية ولا تختلف هذه المعلومات عن تلك التي تستند إليها السياسات الاقتصادية الحكومية من الناحيتين النظرية والعملية، فيتوقع الجمهور أن تقوم الحكومة بزيادة كمية النقود في التداول أو زيادة الانفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب في حالة الركود الاقتصادي أو العكس في حالة التضخم، وبتصرف الجمهور وفق توقعاته قبل أن تقوم الحكومة باتخاذ قرارها السياسي؛
- الاعتقاد بمرونة التغير في الأسعار والأجور التي افترضتها النظرية الكلاسيكية، وقادت إلى إمكانية توازن العرض والطلب في جميع الأسواق بشكل تلقائي بما في ذلك سوق العمل.

4-2-المدرسة اقتصاديات جانب العرض :تمثل مدرسة اقتصاديات جانب العرض التطور الثاني الكبير لإعادة إحياء الفكر الكلاسيكي، حيث تعتبر المبرر الفكري الأساسي للإدارة الأمريكية في عهد الرئيس (*Reagom*)في عام *1981.* وتجدر الإشارة إلى أن مدرسة اقتصاديات جانب العرض لا تشكل نظاما متماسكا من العلاقات، كما هو الحال مع النموذج الكينزي بل أنها تتكون من فكرتين ترتبطان مع بعضهما البعض وهما:

- الاعتراف الكامل بقانون ساي للأسواق؛
- الاعتقاد بأن معدلات الضرائب هي المحدد الرئيسي للمحفزات.

4-3-المدرسة اليسارية (الرادكالية) :لقد انطلقت المدارس الفكرية الاقتصادية اليسارية تحليلاتها على أعمال ماركس وعلى التحليلات الماركسية الاقتصادية، ومعظم هذه النماذج تعتمد التحليل الطبقي كأساس، حيث تقسم المجتمع إلى طبقتين رئيسيتين هما :العمال والرأسماليون، وتفصح مثل هذه الكتابات حقيقة حدوث الأزمات المتأصلة في النظام الرأسمالي وكذلك حقيقة الاستغلال الطبقي من قبل الرأسماليين للعمال ولبقية فئات الشعب، وتدعو هذه المدرسة عادة إلى القضاء على النظام الرأسمالي وإقامة النظام الاشتراكي لحل مشكلة الأزمات ومشكلة الاستغلال . ولقد اعتمدت أهم أفكارها في:

- **رفض الأسواق :**إن الاقتصاديون الاشتراكيون اليساريون يختلفون في تحليلهم عن التحليل الغربي الرأسمالية، حيث يدعون إلى التخطيط المركزي محل الأسواق المشوهة، من جهة ومن جهة ثانية يدعون إلى قيام الدولة بأخذ المبادرة في إقامة الصناعات والمشروعات الاقتصادية الأساسية ليلعب القطاع العام الدور الأهم في التنمية الاقتصادية؛
- **رفض حرية الأسعار والأجور :**إن الرأي العام للاقتصاد الكلي يؤكد بان هناك معدلا طبيعيا للبطالة)حوالي (6%، وإذا انخفض دون ذلك لا يستطيع الاقتصاد أن يتحمله دون أن يواجه حالة التضخم النقدي، أما الاقتصاديون اليساريون فيرفضون هذا الرأي القائل بان الأسعار والأجور يجب أن تكون حرة، وأنهم يفضلون فرض سيطرة على الأسعار والأجور كوسيلة للحد من التضخم، وبهذا يحدون من مستوى البطالة.
- **رفض التفاوت في توزيع الدخل الوطني :**أن الاقتصاديون اليساريون هم ضد التفاوت الكبير في الدخول المتولد من نشاط الأسواق، والبعض منهم يقترح فرض ضرائب على الاستهلاك وليس على الدخل.

ثالثا: الاستقرار الاقتصادي الكلي:المفاهيم ، وأنواعه ومؤشراته

يرتبط الاستقرار الاقتصادي بهيكل الاقتصاد الكلي وهذا مرتبط بشكل مباشر بالسياسة المالية للدولة التي تنشطه عبر عناصر الطلب الكلي الممول من الموازنة العامة لتحقيق الاستخدام الأمثل في الاقتصاد، وهنا يتبين أن السياسة المالية تؤثر أكثر في الاستقرار الاقتصادي عبر أدواتها المالية في الموازنة الجارية والاستثمارية، وهناك تأثير آخر يتم عبر أدوات السياسة النقدية بتحقيق الاستقرار النقدي وبالتالي سيتكامل عمل السياستين المالية والنقدية لتحقيق هدف الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي.

1-مفاهيم عامة للاستقرار الاقتصادي الكلي :إن المفهوم النظري للاستقرار الاقتصادي الكلي في الدول النامية يختلف عنه في الدول المتقدمة و ذلك لاختلاف الهيكلة الاقتصادية لكل منهما، فالاستقرار الاقتصادي في الدول المتقدمة يتمثل في الوصول إلى التشغيل الكامل مع الحفاظ على قدر مناسب من الاستقرار أما الدول النامية فإن هذا المفهوم يرتبط بشكل كبير بالتجارة الخارجية و ذلك لما تعانيه هذه الدول من إختلالات في بنيانها الاقتصادي .

و تحقيق التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية، وتفادي للتغيرات الكبيرة في المستوى العام للأسعار مع الاحتفاظ بمعدل الحقيقي المناسب في الناتج القومي، أي أن مفهوم الاستقرار الاقتصادي ويتضمن هدفين أساسين، تحاول السياسة المالية مع غيرها لتحقيقها.

كما يمكن القول بأن الاستقرار الاقتصادي يهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والمحافظة على المعدات المرتفعة لها من خلال التشغيل الرشيد للموارد البشرية والمادية والمالية مع تحقيق الاستقرار السعري والنقدي الملائم للاستمرار، مع عجلات التنمية.

كما تجدر الإشارة أيضا إلى العلاقة الموجودة بين الاستقرار الاقتصادي الكلي الداخلي و الاستقرار الاقتصادي الخارجي ذلك أن عدم الاستقرار الاقتصادي الكلي الداخلي يؤدي حتما ً إلى عدم استقرار كلي خارجي ، وفي كل الأحوال فإن من أسباب عدم الاستقرار الداخلي هو عدم التوازن بين الإنتاج المحلي و الاستهلاك الوطني وهذا ما يؤدي إلى عدم التوازن بين الادخار و الاستثمار ، بمعنى عدم كفاية الموارد الداخلية للعملية الاستثمارية ، ومن هنا تلجأ الدولة إلى الموارد الخارجية ، وفي هذه المرحلة يظهر الاختلال أو عم الاستقرار الكلي الخارجي ، وفي هذا الإطار سوف نتطرق إلى مفهوم الاستقرار الاقتصادي الكلي .

لتحقيق الكفاءة في اقتصاد ما يجب أن تكون البيئة الاقتصادية لهذا الأخير مستقرة ، ويتجلى الاستقرار الاقتصادي بصفة عامة في تحقيق الأهداف الأربعة التالية : نمو الناتج الحقيقي العمالة الكاملة و استقرار الأسعار ، ثم يضاف الهدف الرابع وهو استقرار سعر الصرف و التوازن في ميزان المدفوعات الدولية

كما أن هناك علاقة تداخلية ترابطية بين هذه الأهداف ، ذلك أنه بدون عمالة كاملة فإنه لا يتم تحقيق ناتج حقيقي بشكل كامل ، وفي نفس السياق تؤدي تقلبات الأسعار إلى حالة عدم التأكد و عرقلة النمو الاقتصادي ، كما يرتبط مفهوم الاستقرار الاقتصادي بمفهوم الدورة الاقتصادية حيث تعتبر هذه الأخيرة أحد السمات الأساسية في الاقتصاديات الصناعية القائمة على الأنشطة النقدية المعقدة .و المتشابكة ويراد بالدورة الاقتصادية عدم استقرار مؤسسات الأعمال إلا **ماندر** فالتوسع الاقتصادي و الازدهار يعقبه الاضطراب و الانهيار الاقتصادي فيحل الكساد و

ينخفض مستوى الإنتاج و حجم الاستخدام ، و بعد أن يصل الاقتصاد إلى نقطة الجمود يبدأ في الانطلاق من جديد و تحدث هذه التقلبات عادة في مستوى الإنتاج، التوظيف و المستوى العام للأسعار.

ويعرف أيضا على أنه الوصول إلى علاقة توازنية بين المصادر المتاحة والحاجات بحيث تؤدي إلى إستقرار في الأسعار وتوازن ميزان المدفوعات.

و تلخيصاً لما سبق يمكن القول أن الاستقرار الاقتصادي الكلي يحدث عندما يكون الطلب الكلي متوازناً مع الناتج الكلي الممكن ، فعدم التوازن يحدث اختلالاً في الاستقرار سواء بالزيادة أو بالنقصان .

البطالة وينخفض المستوى العام للأسعار، و الدورة الاقتصادية المفترضة تعكس حركة منتظمة من الازدهار و الركود ، إلا أنه في الواقع فإن الدورات الاقتصادية لا تأخذ شكلاً منتظماً ، وبالتالي فإن تفاقم اختلال الاستقرار الاقتصادي الداخلي و الخارجي يفرز بكل تأكيد عدداً من الأزمات الاقتصادية الخطيرة كتفاقم معدلات التضخم و تدهور معدلات النمو الحقيقية.

2- أنواع الاستقرار الاقتصادي: يأخذ الاستقرار الاقتصادي مجالين هما الاستقرار الداخلي والاستقرار الخارجي :

2-1-الاستقرار الاقتصادي الداخلي : ينشأ الاستقرار الاقتصادي الداخلي عندما يكون الطلب الكلي مساويا للناتج الممكن ، ويقصد من خلال التوازن الاقتصادي الداخلي ، هو ذلك المستوى من الدخل الوطني الذي تختفي عنده البطالة والتضخم وعدم إرتفاع المستوى العام للأسعار، ويكون عند حدوث تناسب بين الطلب الكلي والعرض الكلي على السلع والخدمات .

ويتحقق هذا الاستقرار عند تحقيق التوازنات التالية :

- **توازن الاستهلاك والإنتاج :** حتى يحصل هذا التوازن يجب ألا يتعدى نمو الطلب الاستهلاكي (العام والخاص) ، نمو العرض أو الناتج الحقيقي من السلع لتفادي التضخم الذي يعتبر أحد مظاهر هذا الاختلال ؛
- **توازن الادخار والاستثمار:** والذي يعتبر شرطا أساسيا للتوازن الداخلي ويحصل عند حدوث عدم التعادل بين الاستثمار والادخار أي عدم موافقة الاستثمار المخطط للادخار الموجود فعلا؛
- **توازن الموازنة العامة :**ويتحقق التوازن عندما تكون هناك تعادل بين الايرادات العامة والنفقات العامة وعند غياب هذا التوازن يحدث الاختلال بما يسمى فائضا أو عجزا؛
- **التوازن النقدي :** ويتحقق عند تعادل الكمية المعروضة مع الكمية المطلوبة من النقد؛

وفي هذا الإطار نجد أن هذه التوازنات الداخلية ترتبط بالقطاعين الحقيقي والنقدي للنشاط الاقتصادي، وهما يكونان هيكل الاقتصاد الوطني الذي يتعرض بدوره إلى عدة إختلالات إقتصادية ، ومن هنا نحتاج إلى إستقرار اقتصادي خارجي.

2-2-الاستقرار الاقتصادي الخارجي : وهو يتجلى في التوازن المحقق في ميزان المدفوعات ، حيث يعتبر هذا التوازن ركيزة أساسية في توازن السياسات الاقتصادية لأي بلد بسبب العلاقة القائمة بين تراكم الديون الخارجية والتكيفات الضرورية التي يجب القيام بها داخل الاقتصاد.

3-مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي: إن أهداف السياسة الإقتصادية الكلية تتعدد وتتنوع بإختلاف النظام الإقتصادي(والإجتماعي) الذي تمثله الدولة التي تنتهج هذه السياسات الإقتصادية، ويطلق عليها الأهداف الإقتصادية للمجتمع أو الإقتصاد الوطني، ورغم الإختلاف والتعدد والتنوع في أهداف السياسة الإقتصادية الكلية إلا أنه سيكون من المفيد أن يتم التناول بشئ من التحليل لعدد من الأهداف الإقتصادية الكلية المشتركة بين كثير من السياسات مع الإشارة إلى أنه من الضروري ترجمة الأهداف إلى صورة كمية كلما أمكن ذلك ،وتتلخص أهم أهداف السياسة الاقتصادية الكلية بما يعرف بالمربع السحري لكادور*(kaldor)* وهي:

3-1-تحقيق النمو الاقتصادي:يعرف النمو الإقتصادي بالزيادة في نصيب الفرد في الناتج المحلي الحقيقي، والذي يقاس بقسمة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على عدد سكان القطر، والذي يهم هنا كأحد الأهداف التي يعمل المجتمع على تحقيقها هو أن يكون النمو حقيقياً، وبتالي يتوجب حساب نصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي** بالأسعار الثابتة، ويميز الإقتصاديون عادة بين نوعين للنمو- نمو شامل ونمو مكثف- حيث يتحقق النمو الإقتصادي الشامل عندما يتحقق النمو الإقتصادي الكثيف عندما تحقق دولة ما نمواً إقتصادياً واسعاً يزيد معها نصيب الفرد من الدخل الوطني[6]، إن إعتماد زيادة الناتج المحلي الإجمالي كأداة لقياس النمو، يطرح مشاكل تتعلق بمضمون الناتج المحلي ، نتيجة إختلاف نظم المحاسبة الوطنية في تحديد حقل الإنتاج، وبتالي فإن النمو الاقتصادي في بلد مايتجسد بزيادة الإنتاج خلال فترة طويلة نسبياً وهذا مايميز اقتصاديات الدول المتقدمة ويعد الإنتاج الصناعي، الدخل الوطني والناتج ثلاث مجمعات إقتصادية تمثل النشاط الإقتصادي لبلدما ومدى إتساع النمو، وتجدر الإشارة أنه إذاكان معدل النمو يساوي معدل التغير في الناتج المحلي الخام الحقيقي فإنه من الضروري القيام بمقارنة الناتج المحلي الحقيقي بالناتج المحلي المحتمل أو الكامن الذي يعبر عن مستوى الإنتاج القابل للتحقق بإستخدام كامل الطاقة الإنتاجية لكل عوامل الإنتاج ويسمى الفرق بين الناتج المحلي الخام الكامن والناتج الفعلي بفجوة أوكن*OKUN*.

3-2- رفع مستوى التشغيل الكامل: إن تحقيق التشغيل الكامل بمفهومه الواسع ينصرف إلى الإستعمال الكامل لكل عوامل الإنتاج والتي يعد عنصر العمل أهمها **ولعل السؤال الذي يطرح في هذا المجال هو عن المفهوم الصحيح للعمالة الكاملة؟**، إن هذا الإصطلاح غامض إلى حد ما ولعله من الواضح أن شيئا من البطالة يحدث عندما يقضي العمال وقتاً في البحث عن فرص للعمل المتاحة أمامهم، وفي ذلك الوقت يعتبرون في حالة بطالة ومنه يمكن أن نستنتج أن مفهوم العمالة الكاملة ليس إنعدام البطالة حيث أن جزءا من البطالة يعكس التغيرات في سوق العمل، ويعرف الاقتصاديون العمالة الكاملة بأنها مستوى العمالة الذي يتحقق من الاستخدام الكفء لقوة العمل مع السماح لمعدل عادي من البطالة* ينتج عن التغيرات الديناميكية والظروف الهيكلية للبنيان الاقتصادي.

---

* نجد أهداف السياسة الاقتصادية لخصها العالم الاقتصادي "kaldor " في أربعة نقاط سميت بالمربع السحري، وهي البحث عن النمو الإقتصادي، الحث عن التشغيل، البحث عن التوازن الداخلي، التحكم في التضخم، فالكثير من الدول قامت بإتخاذ جملة من الإصلاحات الإقتصادية كالجزائر مثلاً من أجل حل بعض المشاكل التي تعاني منها البطالة والفقر.....إلخ.

** ويحسب الناتج المحلي الإجمالي وفق العلاقة التالية: الناتج المحلي الإجمالي= مجموع القيم المضافة+ مجموع الرسم على القيمة المضافة+ مجموع الحقوق الجمركية.

* يمكن حساب معدل البطالة وفق العلاقة التالية: **معدل البطالة = عدد العاطلين/ مجموع السكان الناشطين**، ويمكن تعريف العاطل وهذا حسب مكتب العمل الدولي" كل من هو قادر عل العمل وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر ولكن دون جدوى"، ولتقدير حجم البطالة في المجتمع يتم التمييز بين:

- ✓ **إجمالي السكان:** ويضم فيئتين من السكان: الناشطين والغير ناشطين.
- ✓ **السكان الناشطون:** وينقسم إلى أفراد عاملين وإلى أفراد عاطلين.

3-3-البحث عن التوازن الخارجي وتحسين قيمة العملة: وهو توازن ميزان المدفوعات،إذ يعكس وضع ميزان المدفوعات موقف الاقتصاد الوطني تجاه باقي الاقتصاديات. ويمكننا إستعمال ميزان المدفوعات للقيام بمجموعة من التحليلات الاقتصادية بإستخراج بعض المؤشرات الاقتصادية، ويؤدي اختلال ميزان المدفوعات، الذي يعبر في الغالب عن حالة عجز، إلى زيادة مديونية البلاد مما يجعلها تعيش فوق إمكانياتها، وإلى تدهور قيمة عملتها. وبالتالي فإن توازن ميزان المدفوعات يسمح بالحصول على استقرار العملة وتنمية المبادلات الاقتصادية، حيث أن التقلبات المفاجئة في العملة تحمل مخاطر هامة للبلدان ذات العملات الضعيفة، فعلى سبيل المثال في الولايات المتحدة الأمريكية نلاحظ أن المديونية الأمريكية عاما بعد عام في تزايد مستمر، سواءًا من جانب الديون الحكومية (الإدارة المركزية والإدارات المحلية) أو من جانب ديون الأفراد والشركات، ، وكيف أن وضعيته في تزايد مستمر وبتخطيه حاجز الـ 10 تريليون دولار في سبتمبر2008، أما فيما يخص مديونيات الأفراد والشركات، فقد بلغت الديون الفردية 9.2 تريليون دولار منها ديون عقارية بمبلغ 6.6 تريليون دولار، أما ديون الشركات فتحتل المرتبة الأولى من حيث حجمها البالغ 18.4 تريليون دولار. وبذلك يكون المجموع الكلي للمديونية بنهاية عام 2007 بـ 36 تريليون دولار أي ثلاثة أضعاف الناتج المحلى الإجمالي، أما الدول الأوروبية(ألمانيا، فرنسا وإسبانيا وبريطانيا، وإيطاليا) فهي في حالة تزايد مديونيتها.

3-4- التحكم في التضخم: إن عدم التحكم في معدل التضخم يؤدي إلى تشويه المؤشرات الإقتصادية الأخرى المعتمدة لإتخاذ القرارات الإقتصادية، فزيادة في معدلات التضخم تؤدي إلى عدم تحقيق الإستقرار الإقتصادي من خلال تذبذب في مستوى العام للأسعار، فعلى الدولة أن تضع سياسة تسعير للسلع وسياسة دعم الأسعار والهدف منها هو المحافظة على إستقرارالأسعار، فعلى المستوى العالمي فإن التحكم في ظاهرة التضخم تكون صعبة المنال نظرا لتغيرات الحاصلة على المستوى الإقليمي والدولي.

3-5-تحسين توزيع الدخل : وهو هدف لابد أن يؤخذ في الإعتبار عند تصميم أي سياسة إقتصادية كلية، في أي نظام إقتصادي، هذا الهدف هو مفهوم فلسفي واقتصادي يتعلق بكيفية توزيع الدخل أي تقسيم ما ينتجه المجتمع بين الناس. فإذا مثلنا ماينتجه المجتمع بالكعكة الاقتصادية، **فالسؤال هو كيفية توزيع الكعكة بين الأفراد، هل يستأثر عدد قليل من الأفراد بالجزء الكبير من الكعكة بينما يوزع الجزء الصغير المتبقي على الأفراد الآخرين؟** وقد تكون نسبة من أفراد المجتمع محرومة من كل شيء ، ويعني ذلك ان المجتمع لم يحقق هدف العدالة والمساواة. وتكون الفجوة بين الفقراء والأغنياء واسعة جدا. يهدف المجتمع لتقريب بين الفقراء والأغنياء ، إذ أن ذلك أحد الأهداف التي يسعى المجتمع لتحقيقها تفاديا لما قد يحصل من ثورات اجتماعية . فإذا كان 5% من السكان يهيمنون على 90% من ثروة المجتمع، فلن يسكت الآخرون على هذا الوضع طويلا. كما أن اقتصادا لا توجد فيه طبقة متوسطة يكون اقتصادا ضعيفا. وقد يكون من غير الممكن توزيع الدخل والثروة بين أفراد المجتمع بالتساوي، ولكن يمكن تقريب الفجوة من خلال الضرائب التصاعدية على الدخل والتحويلات الحكومية للفقراء وتقديم الخدمات الصحية دون مقابل والتأمين ضد البطالة.

3-6-تحقيق العدالة في التوزيع: تهتم الكفاءة التوزيعية بالطريقة التي يخصص فيها المجتمع موارده النادرة لتحقيق الأهداف الإجتماعية، ويكون المجتمع قد حقق ذلك عندما يتمكن الإقتصاد من إنتاج التوليفة من السلع والخدمات التي يفضلها أفراد المجتمع ضمن حدود دخولهم، ويعني ذلك أنه لا يمكن عمل أي تغيير في توليفة الموارد لجعل

شخص ما في المجتمع أفضل حالا دون جعل شخص آخر في وضع أسوأ. وهو مايعرف في الاقتصاد بمثالية باريتو *(parito optimality)*.*

4-مؤشرات اخرى للاستقرار الاقتصادي الكلي : إلى جانب الأهداف الإقتصادية الرئيسية المشتركة في معظم السياسات الإقتصادية الكلية المطبقة في الدول المختلفة التي تم تحليلها، يمكن أن نجد عدداً من الأهداف الإقتصادية الرئيسية الأخرى، ومن أهمها مايلي:

- ❖ محاربة الفقر والتخفيف من حدته؛
- ❖ تحقيق أعلى درجة ممكنة من الكفاءة في مجالي الإنتاج والتبادل؛
- ❖ أن يحقق كل من الناتج الوطني والإستهلاك المتوسط نمواً مضطرداً؛
- ❖ رفع مستوى الإستهلاك الخاص في الماضي والمستقبل،حيث يرتبط بتحسين مستوى المعيشة؛
- ❖ حماية البيئة من التلوث، وهو أحد الأهداف التي تسعى الدول إلى تحقيقها حديثاً وخاصة الدول النامية.

وقد لخص العالم الإقتصادي كينيث بولدنج *(KENNETH BULDING)*، كل هذه الأهداف (مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي) في أربع أهداف وهي: التقدم و الإستقرار و العدالة والحرية.

5-علاقة مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي بالمشاكل الإقتصادية للمجتمع: لعل من الواضح في التحليل السابق أن أهداف السياسة الإقتصادية الكلية، التي يتم وضعها لعلاج المشاكل الإقتصادية الكلية التي يعاني منها الإقتصاد الوطني، وعدم تحقيق تلك الأهداف يفاقم تلك المشكلات، ولعل أهم المشكلات الإقتصادية التي يمكن أن يعاني منها أي مجتمع أو إقتصاد وطني ما هي المشكلات التالية:

- ✓ البطالة بكل أنواعها وأثارها؛
- ✓ الإختلالات الهيكلية في بنيان الإقتصاد الوطني ومتغيراته؛
- ✓ إرتفاع معدلات التضخم وعدم الإستقرار في الأسعار؛
- ✓ إرتفاع حدة الفقر وإنتشار رقعته؛
- ✓ إنخفاض معدلات نمو الإقتصاد الوطني بالمقارنة بمعدلات النمو السكاني؛
- ✓ سوء تخصيص الموارد وإنخفاض القيمة المضافة والإنتاجية؛
- ✓ تفاقم عجز الموازنة العامة للدولة؛
- ✓ تزايد العجز في الميزان التجاري وميزان المدفوعات وتدهور قيمة العملة الوطنية؛
- ✓ إنخفاض الصادرات وتفاقم مشكلة الديون الخارجية؛
- ✓ سوء توزيع الدخل والثروة؛
- ✓ تفاقم مشكلات التلوث البيئي وإستنزاف الموارد الطبيعية.

وقد تكون مشاكل أخرى إلا أن ماذكر هنا من مشاكل هي أهم مايمكن أن يصادف أي إقتصاد وطني من مشاكل إقتصادية كلية.

* التي إقترحها العالم الإقتصادي فليفريدو باريتو الإيطالي، وتتحقق هذه المثالية بالعلاقة : $MRS^{A}_{xy} = MRS^{B}_{xy}$

6-السياسات الاقتصادية الكفيلة بتحقيق الاستقرار الاقتصادي: يعبر مفهوم السياسة الاقتصادية عن تصرف عام للسلطات العمومية واع منسجم وهادف يتم القيام به في المجال الاقتصادي ، أي يتعلق بالإنتاج ، التبادل ، إستهلاك السلع والخدمات وتكوين رأس المال ، وهي تتمثل أساس في السياسة المالية والنقدية بإعتبار هما الأداتين الأكثر فعالية على مستوى الاقتصاد.

6-1-السياسة النقدية : تختصر مهمة السياسة النقدية في تصحيح عرض النقد في الاقتصاد بما يحقق توليفة ما من التضخم وإستقرار الإنتاج ، إن عرض النقد قد يؤثر في الإنتاج الفعلي للسلع والخدمات ، وهذا السبب في أن السياسة النقدية تحت سلطة البنوك المركزية تمثل أداة هادفة للسياسات من أجل بلوغ الأهداف المتعلقة كل من التضخم والنمو ، فالسياسة النقدية هي الأداة التي من خلالها يثبت الاقتصاد أثناء فترات الركود الاقتصادي في البلدان ذات أسعار الصرف الثابتة ، كما أنها تعتبر أفضل السياسات في محاربة التضخم وحتى تقوم السياسات النقدية بدورها ينبغي إعطاء نوع من الاستقلالية للسلطة المتحكمة بها السلطة النقدية.

6-2-السياسة المالية : هي توجيه السلطات العامة لبلد من الايرادات والنفقات الحكوميتين ، وبما تضمن التوازن الضروري في الميزانية العامة للدولة خلال فترة زمنية معينة عادة تكون سنة.

لقد برزت السياسة المالية في الوقت الحاضر وتأكدت أهميتها بشكل واضح وذلك بالنسبة لكافة الدول سواء كانت متقدمة أو نامية وهذا نتيجة لاتساع دور الدولة وزيادة درجة تدخلها في النشاطات الاقتصادية ، وزيادة أهمية ماليتها ونشاطها المالي ، بحيث تلعب دور ا هاما في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وخاصة وقت الكساد أو وقت الرواج نظرا لتأثيرها في كل من مستوى التشغيل ومستوى الأسعار ومستوى الدخل الوطني ، وذلك عن طريق رفع مستوى الطلب الكلي إلى المستوى الذي يحقق التشغيل الكامل من خلال إستخدام السياسة بشقيها الضريبي والانفاقي ، إما كل على حدى أو مرج، الاثنين معا بنسب مختلفة.

وكنتيجة نتوصل إليها هي أن السياسة المالية تعد أداة حدها مع لمواجهة مشاكل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية نتيجة بطئ تحرك القطاع الخاص وتحركه بشكل غير ملائم في مواجهة حوافز تنشيط الاقتصاد لذلك يصبح من الضروري تصميم مجموعة من الإجراءات المالية لضمان حدوث تعاون سريع من أوضاع الركود لإعادة ثقة القطاع الخاص في الأوضاع الاقتصادية.

رابعا: اختلال الاستقرار الاقتصادي الكلي الداخلي و الخارجي والعلاقة بينهما

1-اختلال الاستقرار الاقتصادي الكلي الداخلي و الخارجي : إن اختلال الاستقرار الاقتصادي الخارجي يعكس وجود فجوة في الموارد المحلية أو اختلالات في نسبة المدخرات إلى الاستثمارات الوطنية ، وبعبارة أدق يحدث الاختلال الداخلي عندما يتحرك اقتصاد البلد المعني إما بصورة تتجاوز الناتج الممكن أو تقل عنه ، والناتج الممكن هو المستوى الذي تكون عنده الموارد الحالية لاقتصاد ما مستغلة استغلالا كاملا دون إحداث ضغوط تضخمية ، ويمكن أن ينشأ اختلال الاستقرار الاقتصادي الداخلي عندما يكون الطلب الكلي متجاوزا ء الناتج الممكن ، وهنا يكون الأرجح هو ظهور ضغوط تضخمية ، وفي العديد من البلدان النامية يكون التمويل النقدي لعجوزات الحكومة هو السبب في حدوث الاختلال الداخلي للاستقرار الاقتصادي ، حيث أن ذلك يؤدي إلى تضخم ، غير أن اختلال الاستقرار الاقتصادي الداخلي يمكن أن يحدث أيضا ء عندما يشهد الطلب الكلي انخفاضا ء ملحوظا ء عن الناتج الممكن ، وفي هذه الحالة

عادة ما يشهد الاقتصاد معدلات مرتفعة من البطالة ، وبالإضافة إلى اختلالات الداخلية يمكن أن يمر الاقتصاد باختلالات خارجية و التي تتجلى لنا من خلال الاختلال في ميزان المدفوعات ، فوجود عجز في هذا الأخير يعني أن إجمالي حساباته المشار إليها تمثل رصيداً سالباً الأمر الذي يتطلب تركيبه من تدفقات رأسمالية داخلة ، أما وجود فائض في ميزان المدفوعات فإنه يُمكن البلد المعني من تحقيق تراكم في احتياطاته الدولية . وكما سبق أن أشرنا فإن هناك علاقة وطيدة بين اختلال الاستقرار الاقتصادي الداخلي و اختلال الاستقرار الاقتصادي الخارجي و تقوم الدراسة من خلال ما يلي بتوضيح العلاقة بينهما .

2-العلاقة بين اختلال الاستقرار الاقتصادي الداخلي و الخارجي : تؤكد الخبرات التي مرت بها البلدان النامية و خاصة بلدان جنوب شرق آسيا أن اختلال الاستقرار الاقتصادي الخارجي يعكس في أغلب الأحيان وجود فجوة في الموارد المحلية ، أي أن هناك اختلال بين الادخار القومي و الاستثمار القومي ، وهي اختلالات يمكن معالجتها عن طريق إحداث تغيرات في السياسة الاقتصادية ، و يمكن توضيح ذلك من خلال المتطابقة الأساسية للناتج المحلي الإجمالي :

$$.GDP. = C + I + (X - M) \ldots\ldots(1)$$

حيث يمثل-C- الاستهلاك الوطني بشقيه الخاص و العام ، و تمثل -I- الاستثمار القومي بشقيه الخاص و العام ، وتمثل-X- صادرات السلع و الخدمات ، وتمثل -M - واردات السلع و الخدمات ، فإذا ما أضفنا صافي دخل عوامل الإنتاج – Yf – غلى جانبي المتطابقة نجد أن إجمالي الناتج المحلي يتحول إلى أجمالي الدخل المحلي – GDI-

$$.GDI = C + I + (X - M) + Yf \ldots\ldots(2)$$

و أخيراً فإننا إذا ما أضفنا صافي التحويلات من الخارج – *Trf*- إلى جانبي المعادلة نجد أن إجمالي الدخل المحلي يتحول إلى إجمالي القومي المتاح – *GNDI*-

$$.GNDI = C + I + (X - M) + Yf + Trf \ldots\ldots(3)$$

ومن المعادلة (1) نستطيع أن نطرح الاستهلاك الكلي و الاستثمار الكلي الذين يمثلان معا إنفاقاً أو استيعاباً للموارد – A – في الاقتصاد المعني [*] وتصبح المعادلة على الشكل التالي :

$$GNDI - A = (X - M) + Yf + Trf = CAB \ldots\ldots\ldots\ldots(4)$$

ومن الملاحظ أن الجانب الأيمن للمعادلة لا يعدو أن يكون إلا لحساب الجاري لميزان المدفوعات ، ومن ثم فإن وجود اختلال في إجمالي الدخل القومي المتاح – الذي يمثل الموارد المتاحة للإنفاق لدى الاقتصاد – و مصروفات ذلك البلد – أي الاستيعاب A- نجده ينعكس بصورة تلقائية في رصيد الحساب الجاري لميزان المدفوعات ، فعندما يكون الاستيعاب متجاوزاً لإجمالي الدخل القومي المتاح فعندئذ ينشأ عجز في الحساب الجاري ، و بالتالي فإنه من أجل معالجة اختلال الاستقرار الاقتصادي الخارجي يمكن اتخاذ تدابير على صعيد السياسة الاقتصادية وعلى رأسها السياسة المالية .

ويمكن إجراء تعديلات في متطابقات الدخل الواردة أعلاه لتوضيح العلاقات بين الادخار و الاستثمار القوميين من ناحية و بين رصيد الحساب الجاري من ناحية أخرى ، و بالعودة إلى المعادلة (3) نقوم بطرح الاستهلاك من جانبي المعادلة فيتبقى لنا الجانب الأيسر و الذي يمثل الادخار القومي :

[*] يعد الاقتصادي Alexander أول من أشار إلى منهج الاستيعاب عام 1952 .

$$GNDI - C = I + (X - M) + Yf + Trf.$$
$$S = I + (X - M) + Yf + Trf.$$

وبطرح الاستثمار القومي من جانبي المعادلة ينتج ما يلي :

$$S - I = (X - M) + Yf + Tr \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(5)$$

ومن الملاحظ أن الجانب الأيمن من المعادلة (5) يصبح رصيد الحساب الجاري ومن ثم نلاحظ أن الفرق بين المدخرات و الاستثمارات القومية يساوي رصيد الحساب الجاري الخارجي ، وبعبارة أخرى فإن العجز في الحساب الجاري ينشأ من زيادة الانفاق على الاستثمار في بلد ما على القدر المتوفر من مدخرات ذلك البلد الأمر الذي يضطره إلى سحب أرصدة خارجية لتمويل النقص . إن وضعية اختلال الاستقرار الاقتصادي سواء كان داخلياء أو خارجياء .

خامسا: الاستقرار الاقتصادي الكلي في الدول المتقدمة وفي الدول النامية

1-الاستقرار الاقتصادي الكلي في الدول المتقدمة :يتباين الاستقرار الاقتصادي في الدول المتقدمة عنه في الدول النامية ، لأن الظواهر و المؤشرات التي يعنيها هذا المصطلح تختلف في الحالتين ، ويعود هذا إلى طبيعة الاختلاف الجوهري بين المقومات الاقتصادية للجهاز الإنتاجي و علاقاته ، فمن مميزات النشاط الاقتصادي في الأنظمة الرأسمالية تعرضها لأزمات دورية تتراوح بين الانتعاش و الرواج من جهة و بين الانكماش و الركود من جهة أخرى ، و تعتبر هذه الدورات كنتيجة حتمية لتطبيق مبادئ الثورة الصناعية التي تعمل وفق نظام السوق الحرة و مبادئ المصلحة الخاصة و القرارات الشخصية في مجال الإنتاج و الاستثمار و الاستهلاك ، ولذلك تتوقف النتائج النهائية على عامل التوقعات و التقديرات الفردية .

إن الاقتصاديات المتقدمة تتسم بصفات مميزة لمشكل البطالة و التضخم و ميزان المدفوعات و النمو التي يستهدفها الاستقرار الاقتصادي ، حيث أن :

تسود الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة البطالة الدورية أثناء أزمات الكساد ، و لذلك يستهدف الاستقرار الاقتصادي مواجهة هذا النوع من البطالة .

- يستهدف الاستقرار الاقتصادي في الدول المتقدمة علاج التضخم الذي ينتج عن التقلبات الاقتصادية و الذي لا يعتبر وليد الاختلالات الهيكلية .
- إن الاختلالات التي تعرفها موازين المدفوعات في الدول المتقدمة لا علاقة لها بالاختلالات الهيكلية ، و إنما هي نتيجة المنافسة الموجودة بين التكتلات الاقتصادية الكبرى على مستوى الأسواق .
- يستهدف الاستقرار الاقتصادي في الدول المتقدمة النمو الاقتصادي المستدام و تفادي الأزمات ، وهو بذلك لا يعتبر وليد ظروف مواتية .

2-الاستقرار الاقتصادي الكلي في الدول النامية : تتميز الاقتصاديات النامية بالاختلالات الهيكلية وضعف سيطرة الدول على مواردها و نشاطها الاقتصادي ، و تتخصص في إنتاج المواد الأولية و تعتمد بدرجة كبيرة على حصيلة التجارة الخارجية ، و الكثير من هذه الدول تصدر منتوج واحد وفي أغلب الأحيان تصدر عدد قليل من المنتوجات الأولية ، وكل هذه الصفات و غيرها تجعل اقتصادياتها شديدة التأثر لما ينشأ من تقلبات في الأسواق العالمية لصادراتها وواردتها ، بمعنى آخر فإن الأزمات التي تحدث في الاقتصاديات المتقدمة تؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على اقتصاديات الدول النامية عن طريق علاقات التجارة الخارجية التي تنشأ بين الدول ، خاصة إذا علمنا أن

اقتصاديات الدول المتقدمة تتميز بجهاز إنتاجي ضخم و متنوع وقوي و متكامل ، و يتمتع بقدر كبير من المرونة في نقل سلبياته خارج حدوده .

إن مضمون الاستقرار الاقتصادي في الدول النامية يختلف عن مثيله في الدول المتقدمة ، فالاستقرار في الدول النامية يتمثل في كيفية حل مشكلة الجمود الاقتصادي عموما ، و الإنتاجي خصوصا ، وفي كيفية ضمان نمو الطاقات الإنتاجية و بالتالي تشغيلها بكفاءة عالية للوصول إلى تحقيق التنمية الاقتصادية و الحفاظ على معدل نمو مرتفع مع تحقيق استقرار في المستوى العام للأسعار ، فلا يمكن اعتبار أن هدف الاستقرار الاقتصادي في الدول النامية هو التشغيل الكامل لموارد إما غير موجودة نهائيا أو أنها موجودة و غير مستغلة ، وبالتالي فالبداية تكون في إيجادها الهياكل الأساسية و المهارات البشرية وبناء الطاقات الإنتاجية قبل التكلم عن الاستقرار الاقتصادي وهذا هو جوهر قضية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في الدول النامية ، و لكن هذا لا يمنع من أن الاستقرار الاقتصادي يستهدف علاج مشكلة البطالة و التضخم و معالجة اختلال ميزان المدفوعات و تحقيق معدل نمو مرتفع ، مع العلم أن هذه المتغيرات تتسم بصفات مميزة تختلف عن تلك التي ذكرناها عند الحديث عن الاستقرار الاقتصادي في الدول المتقدمة ، وهذه المميزات هي :

- **البطالة** التي يستهدفها الاستقرار الاقتصادي ليت دورية كما هو الشأن في الدول المتقدمة ، بل الحل يكمن في البحث عن علاج لأوضاع تتميز بوجود البطالة الهيكلية المقترنة بحالة التخلف التي تنتشر بهذه الدول ، بسبب وجود تباين في هيكل الطلب على اليد العاملة مع هيكل عرض العمالة من كفاءات و تخصصات بشرية .
- **مشكلة التضخم** في الدول النامية مرجعها الاختلالات الهيكلية التي يتميز بها واقعها الاقتصادي و الاجتماعي ، إضافة إلى انتقال التضخم من خلال المبادلات التجارية مع العالم الخارجي ، سواء كانت هذه المبادلات في شكل مواد غذائية استهلاكية أو إنتاجية أو حتى انتقال لرؤوس الأموال ، و لذلك تظهر الضغوط التضخمية في هذه الدول .
- **ميزان المدفوعات** : إن الاختلالات التي تتعرض لها موازين مدفوعات الدول النامية أصلها الاختلالات الهيكلية التي يتميز بها نظامها الإنتاجي و طبيعة و هيكل الطلب الكلي و حجم الاستهلاك و الادخار و الاستثمار و مصادر تمويل التنمية ، كذلك العجز فموازين المدفوعات سببه نسبة نمو الواردات التي تفوق نسبة الصادرات ذات الأسعار المنخفضة أو صادرات أسعارها متذبذبة في الأسواق الدولية ، كما هو الشأن بالنسبة لأسعار البترول .
- **النمو الاقتصادي** : إن الاختلال في الهيكل الاقتصادي و الاعتماد في أفضل الحالات على قطاع واحد خاضع للمتغيرات الخارجية ، فيرتفع النمو الاقتصادي برواجه و ينخفض بتراجعه ، مما يجعل النمو الاقتصادي في هذه البلدان غير مستقر .

إنطلاقا مما سبق فإن القضية الجوهرية للاستقرار الاقتصادي الكلي في الدول النامية تكمن في مصادر هذا الاستقرار إذا ما تحقق ، فهل هذه المصادر مستديمة وفي نطاق التحكم المحلي ؟ ، أو بمعنى آخر فالإشكالية الرئيسية التي تطرح نفسها ليست في معدلات نمو مرتفعة أو نسب بطالة و تضخم منخفضة أو في فائض كبير لميزان المدفوعات بقدر ما تكون الإشكالية في مصادر تلك المعدلات ، هل هي مستديمة السلوك و أن عدم الاستقرار هو الوضع العابر؟،

إن هذه القضية تستدعي اليوم وقبل أي وقت آخر البحث في تلك المصادر على النحو الذي يُمَكّن السياسات الاقتصادية من تصحيح الأوضاع ووضع قطار التنمية على السكة الصحيحة ، وجعل مؤشرات الاستقرار أكثر استدامة .

هناك نوعين من برامج الاستقرار الاقتصادي لدى الدول النامية يتم تناولها كالآتي :

2-1-البرامج الأصولية :(Orthodoxes) وهي تلك السياسات التي يتبناها صندوق النقد الدولي وتجد منطلقاتها الفكرية في الفكر النيو كلاسيكي الذي يعتقد أن التضخم ظاهرة نقدية، إلى جانب البنك الدولي

2-1-1-صندوق النقد الدولي ودوره في تحقيق الاستقرار الاقتصادي:ان استحداث الصندوق لضمان استقرار النظام النقدي الدولي والعمل على أن تسمح السيولة الدولية بضمان نمو مستديم للاقتصاد العالمي ويتعلق الأمر أساسا بضمان توازن موازين مدفوعات الدول، ويتم تدخل الصندوق من منطلقات ليبرالية، علما بأنه ليس مؤسسة تمويل وإنما مؤسسة ضبط تتوفر على أدوات تمويلية محدودة، ولهذا لم يكن يمنح الى غاية نهاية السبعينات إلا قروضا قصيرة المدى بشروط قريبة من شروط الســوق ، ومن هنا كانت تدخلات الصندوق تنصب على موافقة عمليات إعادة توازن موازين مدفوعات بتسريعها وجعلها أقل حدة دون أن يكون التمويل الممنوح من الصندوق هو الأساسي في العملية وهي الصورة السائدة تقريبا خلال العشريات الثلاثة التي أعقبت نشأة الصندوق والتي كان فيها نشاطها موجها بشكل أساسي نحو الدول الصناعية،إذ أنه إلى غاية 1975 كان نصيب الدول النامية من أنشطة الصندوق هامشيا وأصبح هذا النصيب ذا دلالة ومعنى بعد منتصف السبعينات. وتقريبا منذ 1980لم يعد الصندوق يهتم بأوضاع الدول النامية أو الدول الاشتراكية (سابقا) والمتحولة نحو اقتصاد السوق بعد انهيار جدرا برلين، وانفجار أزمة المديونية الدولي سنة 1982

الجدول رقم (3-2): برامج صندوق النقد الدولي

محتوى البرنامج	نوع البرنامج
1– السياسة المالية العامة:	1– اتفاقيات الاستعداد الائتماني:
• مراقبة النفقات العامة:	– تتراوح ما بين 12–18 شهرا وحتى 3 سنوات.
– أجور القطاع العام.	– تن تنفيذه سنة 1952.
– نفقات جارية ونفقات التجهيز.	2– تسهيل التمويل الممدد:
• الإيرادات العامة:	– تتراوح ما بين 3–4 سنوات.
– توسيع الوعاء الضريبي.	– تم تنفيذه سنة 1974.
– زيادة معدل الضغط الضريبي.	3– تسهيل التصحيح الهيكلي:
• المؤسسات العامة:	– تم تنفيذه سنة 1986.
– اصلاح طريقة تحديد الأسعار.	– مخصص للدول منخفضة الدخل.
– اصلاح طريقة التسيير.	– يوجه لمعالجة اختلالات عميقة.
2– السياسة النقدية:	– نسبته 70% من حصة البلد العضو.
– مراقبة الكتلة النقدية والقرض.	4– تسهيل التصحيح الهيكلي المعزز:
– مراقبة القروض المقدمة للحكومة.	– تم تنفيذه سنة 1987 وتطور سنة 1994.
– زيادة معدل الفائدة وتحريرها.	– تصل نسبته إلى 190% من حصة البلد العضو، وبصفة استثنائية إلى 225%.
3– سياسة سعر الصرف:	5– تسهيل التمويل التعويضي وللطوارئ:
– تخفيض قيمة العملة.	– تم تنفيذه سنة 1988.
4– سياسة الأجور والأسعار:	
– تحرير الأسعار.	– يمول التكاليف الإضافية للواردات من الحبوب وتمويل الطوارئ.
– مكافأة الأجور.	6– تسهيل موارد اللجوء إلى الدين وخدمات الدين:
5– تسيير المديونية:	– تم تنفيذه سنة 1989.
– إعادة هيكلة الديون.	تصل نسبته إلى 30% من حصة البلد العضو.
– تنسيق التوميلات.	يكمل اتفاق الاستعداد الإئتماني أو الموسع.
– امتصاص التأخرات.	7– تسهيل التحولات النظامية:
6– اصلاح تجاري:	– تم تنفيذه سنة 1993.
– تحرير الجمارك.	– يمنح للدول التي انتقلت إلى اقتصاد السوق.
– تقليص تقييد المبادلات.	– تصل نسبته إلى 50% من حصة الدولة العضو.

المصدر : قدي عبد المجيد , **فعالية التمويل بالضريبة في ظل التغيرات الدولية، دراسة حالة النظام الضريبي الجزائري في الفترة 1988-1995**، أطروحة لدكتوراه دولة، في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1995، ص , ص: 282 ، 283.